

دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالإشارة إلى واقعها في الجزائر

A theoretical study of emerging enterprises
with reference to their reality in Algeriaبلقايد ثورية¹، بلعابد فايذة²، لمطوش لطيفة³D. Belcaid Touria¹, belabed fayza², lmtouche latifa³¹ جامعة طاهري محمد (بشار)، touriabelcaid@yahoo.fr² جامعة طاهري محمد (بشار)، b_fayza@yahoo.fr³ جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، Latifa.adrar@live.fr

تاريخ النشر: 2020/12/30

تاريخ القبول: 2020/12/17

تاريخ الاستلام: 2021/01/03

ملخص: أصبحت الدول النامية اليوم تركز على مهارات الأفراد و قدرتهم الإبداعية في العمل المؤسساتي، بدل الارتكاز فقط على الموارد الطبيعية و الريعية المتهجة نحو الزوال، من هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة، و كذا توجه الشباب الجزائري نحو المؤسسات الناشئة، إضافة إلى محاولة الإشارة لإجراءات الدولة الجزائرية في سبيل مساندة الشباب، و من النتائج التي توصلنا إليها أن الدولة الجزائرية وضعت تسهيلات للشباب الطموح لأجل إدخال مفهوم جديد للساحة الاقتصادية الجزائرية ألا و هو المؤسسات الناشئة. كلمات مفتاحية: مؤسسات ناشئة، صندوق وطني للتمويل، حاضنات أعمال.

Abstract:

Developing countries today are based on the skills and creativity of individuals in institutional work, so programs and procedures have been developed to improve the business climate and creative initiatives and to motivate young people to create their own innovative institutions, from this point of view, this research aims to highlight the conceptual framework of start-up institutions, as well as the orientation of Algerian youth towards start-ups, in addition to trying to refer to the actions of the Algerian state in order to support young people and work on the success of this type of institutions, and from our findings that the Algerian state has established facilities for ambitious young people to introduce a new concept of the Algerian economic arena, namely, emerging institutions.

Keywords: Start-ups; National Fund for Finance; Business incubators.

b_fayza@yahoo.fr المؤلف المرسل: بلعابد فايذة، الإيميل:

1. مقدمة:

(أ) - التمهيد:

تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وأصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي سواء على صعيد الدول المتقدمة أو النامية، فبعد أن شهد العالم تحولات سريعة و تغيرات متلاحقة أهمها التحول نحو آليات السوق و بروز منظمات عالمية جديدة، و ظهور التحالفات و الكيانات الاقتصادية، و الثورات التكنولوجية.

السلطات الجزائرية هي الأخرى إجتهدت لأجل خلق نموذج اقتصاديا جديدا بعيدا عن الربيع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، بحيث يقوم هذا النموذج على تفعيل الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة و الدليل على هذا القول جعل هذا النموذج من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، لأجل دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلية الإنتاجية محليا ووطنيا.

مما سمح لشباب الجزائري من تحويل أفكاره إلى واقع، على الرغم من كل التحديات التي تواجهه في هذا الميدان.

(ب) - إشكالية الدراسة:

من خلال ما تم ذكره سابقا و لمعالجة الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما المقصود بالمؤسسات الناشئة، وما واقعها في الجزائر ؟

(ت) - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على مفهوم المؤسسات الناشئة بصفة عامة، و كذا تسليط الضوء على واقعها بإختصار في الجزائر.

(ث) - أهمية البحث:

نظرا لأهمية المؤسسات الناشئة في العديد من دول العام في إحداث تنمية إقتصادية و إجتماعية معا و الدليل على هذا القول خلق المناخ الإستثماري الملائم للنهوض بها، بالأخص تفعيل الهياكل و الهيئات التي تشرف عليها وتدعمها في نفس الوقت ما يعرف بالمشاتل، و بالنسبة للجزائر مازالت

في بداية الطريق بالتالي لضمان نجاح هذه الوجهة الإقتصادية الحديثة ضرورة الإقتداء بالخطوات التي سارت عليها الدول الرائدة في هذا المجال.

(ج) - المنهج المتبع:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة تمت الإعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي، الأول من أجل بناء مضمون المحور الأول، و الثاني يتطلبه إنجاز المحور الثاني.

(ح) - محاور الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى محاورين على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة.

المحور الثاني: الإطار الميداني للمؤسسات الناشئة (دراسة حالة الجزائر).

2. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة:

الشركات الناشئة أو **Start-ups** هي من أحد سمات العصر الحديث حيث أنها تعمل على إيجاد حل لمشاكل ليس لها حلول، أو إيجاد حلول أفضل من الموجودة في الوقت الحالي تتسم بالإبداع و القدرة على إحداث تأثير كبير.

1.2 مفهوم المؤسسات الناشئة:

الشركة الناشئة أو **start-up** هو مصطلح يستخدم لتحديد الشركات حديثة النشأة، و التي نشأت من فكرة ريادية إبداعية و أمامها احتمالات كبيرة للنمو و الازدهار بسرعة. (عبد الباسط وفا، 2001، صفحة بدون صفحات)

2.2 مميزات المؤسسات الناشئة **start-ups**:

(أ) - شركات حديثة العهد: نعم هي كذلك، يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف الشركات الصغيرة و قولبتها على أنها شركات ناشئة، لكن ليس عن هذا النوع ما نتحدث اليوم.

(ب) - شركات شابة يافعة و أمامها خياران: إما التطور و التحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها و الخسارة.

(ت)- شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي و المتزايد: من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة start-up هي إمكانية نموها السريع و توليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل.

بكلمات أخرى، إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة.

و هذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

(ث)- شركات تتعلق بالتكنولوجيا و تعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز ال Start-up بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة Innovative، و إشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية و عصرية. يعتمد مؤسسو الشركات الناشئة Start-ups على التكنولوجيا للنمو و التقدم، و العثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت و من خلال الفوز بمساعدة و دعم من قبل حاضنات الأعمال.

(ج)- شركات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى الشركة الناشئة Start-up على أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، و عادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع و فجائي بعض الشيء، و من الأمثلة على Start-ups نذكر أمازون، Apple، جوجل، مايكروسوفت ... الخ.

3.2 المصادر التقليدية و الحديثة في مجال تمويل المؤسسات الناشئة:

أمام تعدد مصادر التمويل للمؤسسات المصغرة، و أمام تباين هذه المصادر ما بين قديم ألفته الأنشطة التجارية والاقتصادية منذ زمن بعيد (الموارد الداخلية، القروض، ... إلخ)، و بين ما هو حديث أفرزته حاجات العصر و مقتضياته (التمويل التأجيري، رأس المال

المخاطر، ... الخ)، يمكن تناول مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من زوايا مختلفة و ذلك من خلال ما يلي: (بورنان مصطفى و صولي علي، 2020، صفحة بدون صفحات) مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية و المؤسسة الاقتصادية: يمكن أن نميز في تمويل المؤسسات الناشئة و الصغيرة و المتوسطة، بين تمويل هذه المؤسسات من وجهة نظر تمويل المؤسسة الاقتصادية و وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية. أ- تمويل المؤسسات من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية: اعتمادا على تصنيف تمويل التنمية الاقتصادية فيمكن أن نميز بين نوعين من جهات أو مصادر التمويل منها: (بورنان مصطفى و صولي علي، 2020، صفحة 138_139)

أ-1- مصادر التمويل المحلية: حيث يتم تمويل قطاع المؤسسات الناشئة و الصغيرة و الصغيرة و المتوسطة من المدخرات الوطنية الاختيارية سواء بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات، و أمام عدم كفاية الادخار العام و الخاص لمواجهة التمويل المطلوب فإن هناك وسائل محلية أخرى منها الجباية و القروض العامة و الإصدار النقدي الجديد.

أ-2- مصادر التمويل الخارجية: حيث تعتمد بعض الدول في تمويل قطاع المؤسسات الناشئة والصغيرة و المتوسطة على موارد أجنبية لسد حاجاتها التمويلية، و هذه الأموال الإضافية الخارجية إما تأخذ شكل استثمار أجنبي مباشر من أشخاص أو هيئات ومؤسسات، أو في صورة إعانات مالية و هبات و تسهيلات، أو على شكل قروض طويلة الأجل من حكومات أو هيئات دولية.

ب- تمويل المؤسسات من وجهة نظر تمويل المؤسسة الاقتصادية: نقصد بها تشكيلة خصوم المؤسسة سواء ارتبطت بالدين أو الملكية أي جميع موارد الميزانية التي تستخدمها المؤسسة بهدف تمويل دورة الاستثمار أو دورة الاستغلال.

أحيانا يأخذ تمويل المؤسسات الناشئة شكل دعم مقدم من الحكومة في صور مختلفة أهمها:

ب-1- تقديم حوافز و مزايا مثل الإعانات النقدية على شكل مبالغ لتغطية جزء من تكاليف الاستثمار تقدمها الحكومة أو الهيئة الوصية القائمة على قطاع المؤسسات، أو على شكل إعانات عينية كتقديم أراضي دون مقابل أو بأسعار تشجيعية.

ب-2- تقديم قروض طويلة و متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات و قروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال الجاري بدون فوائد أو بفوائد مدعمة، من قبل هيئات مكلفة بذلك.

ب-3- منح إعفاءات جبائية و شبه جبائية و جمركية.

ب-4- تقديم المساعدة الفنية و الاستشارة من قبل مختصين في مجال دعم و إسناد المؤسسات تؤهلهم الهيئة الوصية.

ت- مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر صيغ التمويل الإسلامي و الطرق المستحدثة: أمام المؤسسات الناشئة المعاصرة وسائل و مصادر متنوعة لتمويل نشاطاتها المتنامية مما يجعلها أمام المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة، و في هذا الصدد هناك من المصادر ما هو مرتبط بخصوصية مقاصد الشريعة ألا و هو التمويل الإسلامي، وهناك ما هو مستحدث نتيجة لتطور البيئة الخارجية و تسارع وتيرة تطور المؤسسات نتيجة للعالم المتغير و ما يمليه من أحداث (مخاطرة، منافسة، ... إلخ) وهو ما يعرف بالتمويل المستحدث لذلك سوف يتم استعراض التمويلين السابقين كما يلي:

التمويل من حيث صيغ التمويل الإسلامي: من بين أهم المشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الجديدة و التي تحد من إقبالهم على الاستثمار، نجد مشكلة تكاليف التمويل البنكي المتمثلة في الفوائد المحددة مسبقا و تكاليف أخرى رسمية قانونية و تكاليف غير رسمية وغير قانونية و التي أضحت في معظم البلدان النامية منها الجزائر تشكل تكلفة إضافية و هي تزداد كلما تطورت آليات الفساد الاقتصادي و قلة الشفافية، و يجد هذا كله من الإقبال على التمويل البنكي لدى شريحة واسعة في المجتمع خاصة المقبلين على إنشاء مؤسسات و ذلك للشعور من جهة بعدم القدرة على تحقيق العوائد التي تضمن تغطية خدمات القروض و استرجاع الضمانات، ومن جهة ثانية قرارات البنك بالتمويل تعتمد أساسا على وجود الضمانات التي لا تكون متوفرة عادة لدى أصحاب هذه المؤسسات بالشكل الذي تطلبه البنوك.

و يعرف التمويل الإسلامي بـ: " تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية، و يقدم هذا التمويل عن طريق البنوك الإسلامية التي تتميز في مجال الأعمال المصرفية تحديدا باستبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة و علاقة الفائدة بعلاقة الربح، و هذه العلاقة هي التي تحدث التغيير الجذري في الأدوات و الاهتمامات.

الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة: نقصد هنا بالطرق المستحدثة بالنسبة للدول النامية، لأن هذه الطرق أو الأساليب اعتمدت منذ فترة طويلة في العديد من الدول المتقدمة، و بقيت محدودة أو منعقدة الاستعمال في كثير من الدول النامية، و سنتناول كل من قرض الإيجار، و رأس مال المخاطر، و استغلال حقوق الملكية كطرق تمويل، و ضمان وتقييم الائتمان كآليات مساعدة في زيادة إمكانية حصول المؤسسات الناشئة على تمويل يتوافق مع خصائصها.

أ- تقييم الائتمان و مكاتب الائتمان: يعد مفهوم نظام تقييم الائتمان - الذي يمكن تنفيذه بواسطة مكتب الائتمان - محور التغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة، من خلال التقييم المستقل و المحترف لطلبات التمويل اعتمادا على :

(بورنان مصطفى و صولي علي، 2020، صفحة 139_140)

أ-1- تقييم الائتمان: يستخدم أسلوب تقييم الائتمان كأسلوب موضوعي لتقدير مخاطر الائتمان وتستخدم في هذا الأسلوب صيغة رياضية لتحديد احتمالات قيام المقترض بسداد الائتمان أي التنبؤ بقدرة المقترض على تسديد القرض الممنوح له، حيث تبني هذه النماذج بالاعتماد على عينة عشوائية من الزبائن، و يحدد تقرير الائتمان التقييم أو الوضع الائتماني للمقترض بناء على معلومات عن تاريخه الائتماني و بناء على هذا التقييم يتم اتخاذ قرار التمويل.

أ-2- مكتب الائتمان: مع اتساع و انتشار الائتمان و ارتفاع مخاطره، احتاجت البنوك في مجال منح القروض لزبائنها إلى مصادر متخصصة موثوق فيها لتقييم الجدارة الائتمانية لطالبي القروض، و في ضوء عدم استطاعتها توفير معلومات بشكل كاف عنهم، لجأت البنوك إلى مصدر آخر للحصول

على هذه المعلومات، حيث تقوم مكاتب الائتمان بهذه الخدمة التي تساهم بها في دعم تمويل المؤسسات الناشئة و ذلك من خلال : الاقتصاد في التكاليف، و المدة الزمنية اللازمة لدراسة ومعالجة طلبات التمويل، و تخفيض خسائر القروض و حالات إفلاس بتوفير معلومات أساسية للبنوك تمكنهم من التقييم الدقيق لظروف المقترض، مما يسهل منح قروض بشكل أكثر موضوعية لذوي الجدارة الائتمانية حسب التقييم، كما أن عملية التقييم المستمرة والمتواصلة تسمح بتحديد مستوى المخاطرة لعمليات الاقتراض مما يمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها و تحديد سياسة الإقراض بشكل موضوعي بدل الاعتماد على التقييم الشخصي للمشرفين على الإقراض التي عادة ما تكون آراؤهم ذاتية.

- طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث: يعتبر ضعف أو انعدام الضمانات من بين أهم التي تواجه المؤسسات الناشئة عندما تتقدم بطلبات القروض من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، و لتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك إلى التعاون مع أطراف أخرى لتقاسم المخاطر تتمثل في مؤسسات ضمان القروض، و هذه الأخيرة عبارة عن مؤسسات مالية مهمتها الأساسية منح ضمانات مالية للبنوك التي تقبل تمويل مشاريع اقترحها أصحابها على البنك، و عليه تقوم بتسديد الأقساط المتعثرة من القرض للبنك بنسب محددة في العقد، أما في حالة الإفلاس تقوم مؤسسة الضمان بتعويض النسبة التي تم ضمانها من القرض و الباقي يتحمله صاحب المؤسسة المستفيدة من الضمان، و تكفل عادة مؤسسات الضمان القروض المتوسطة و الطويلة المدى اللازمة للاستثمارات المادية للمؤسسات، كما نجدها في بعض البلدان المصنعة تهتم بالقروض قصيرة الأجل مثل ما هو عليه في فرنسا حيث تقوم شركة (SOFARI) بضمان العمليات الاستغلالية للمؤسسات بنسبة 50 % أمام الجهات المانحة للتمويل.

ب- التمويل عن طريق استغلال حقوق الملكية الفكرية: مع دخول اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS حيز التنفيذ في معظم بلدان العالم و مع تزايد حدة المنافسة نتيجة للعولمة، فإن هناك توجه عام حول اعتماد المؤسسة مهما كان حجمها على الابتكار من جهة وعلى وضع الآليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات من استغلالها من طرف الآخرين دون ترخيص.

و تم تبني سياسات لحسن استغلال تلك الابتكارات داخل المؤسسة و خارجها كمورد هام بغرض استرجاع تكاليف البحث والتطوير، و لضمان استمرار تمويل عملية الإبداع و الابتكار، لدورها الحاسم في ضمان بقاء المؤسسة و تطورها من جهة، و تحسين مردوديتها و ربحيتها من جهة أخرى. و من الأمثلة على ذلك:

- مؤسسة PILVA الكرواتية المتخصصة في الصناعة الصيدلانية حيث أن استغلال حقوق الملكية الفكرية سمح لها بتمويل عملية توسيع أنشطتها داخل كرواتيا و بعض بلدان أوروبا الشرقية.

- المخبر المستقل BIOBRAS البرازيلي الذي تحول من مخبر صغير إلى شركة من بين الأربع الأوائل في ميدان صناعة بعض أنواع الأنسولين المتطورة بعد استغلاله لحقوق الملكية الفكرية.

ت- التمويل عن طريق رأس مال المخاطر: تهدف مؤسسات التمويل عن طريق رأس مال المخاطر توفير التمويل للمؤسسات فقط، و إنما تعد نوعا من مشاركة بها مخاطرة عالية، إذ يعرف على أنه كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في الحال على التيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أملا في الحصول على فائض قيمة عالي في المستقبل البعيد نسبيا عند بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات. و يهدف استخدام هذا الأسلوب التمويلي إلى:

(بورنان مصطفى و صولي علي، 2020، صفحة 140_141)

- توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر و التي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع، و بذلك فإن رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها.

- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري و التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة.

ج- التمويل بقرض الإيجار: يعتبر قرض الإيجار خيارا إضافيا متاحا للمستثمرين لتمويل وتنفيذ مخططاتهم الاستثمارية، وهذا في ظل نقص في الأموال الخاصة من جهة، و ضعف معدل التمويل الذاتي من جهة أخرى، و يمكن تعريفه على أنه: " اتفاق متعاقد بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع

بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداذه لأقساط التأجير للمؤجر " .

أهمية قرض الإيجار بالنسبة للمستأجر: يشكل قرض الإيجار منتجا ماليا مهما من وجهة نظر المستأجر لكونه يقدم مزايا عديدة ومتنوعة نذكر منها ما يلي:

يشكل قرض الإيجار تمويلا قد يصل إلى 100 % للاستثمار دون الحاجة إلى التمويل الذاتي، إذ يسمح ذلك بأن تحتفظ المؤسسة برأس مالها العامل، كما تحتفظ بخزيرتها جاهزة لمواجهة احتياجات الاستغلال.

- لا يظهر الأصل المؤجر في الأصول، يعطي تسجيله في التعهدات خارج الميزانية تقديمًا محسنًا للميزانية.

- يشكل قرض الإيجار وسيلة تمويل بديلة عن القرض الطويل و المتوسط الأجل، في حالة رفض طلب المؤسسة الحصول على قروض من طرف البنك، و التي لا تتوافر على أموال كافية خاصة في حالة الإنشاء الجديد أو التوسع.

- المرونة التي تميز قرض الإيجار بفضل الأشكال المكيفة طبقا لاحتياجات المؤسسات المستعملة.

- إن اللجوء إلى قرض الإيجار مفيد أيضا من الناحية الجبائية فقسط الإيجار المدفوع يخفض كليا من الوعاء الضريبي.

- استعمال قرض الإيجار ينعكس على نسب المديونية و تحسين الهيكل المالي للمؤسسة مما يمكن المؤسسة من الاحتفاظ بالقدرة على الاقتراض أمام البنوك، و بالتالي القدرة على الاستثمار.

- تقديم ضمانات مبسطة، لأن حق الملكية يعتبر الضمان الحقيقي و الأساس للمؤجر، و يصبح من غير الضروري فرض رهن عقاري مباشر على المستأجر.

- لا تخصص المؤسسة مسبقا من الخزينة مبالغ خاصة بالرسم على القيمة المضافة، لأن تسديد هذا الرسم يمتد على كامل فترة العقد، مما يحسن مستوى الخزينة.

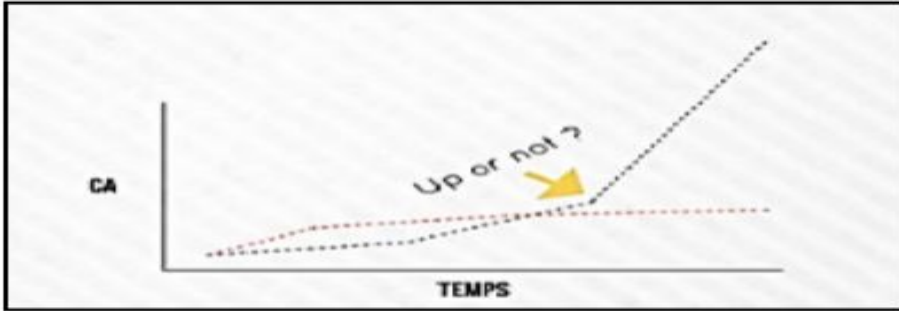
- يعتبر قرض الإيجار فرصة تمويلية إضافية للأفراد الذين لا يفضلون الاقتراض مقابل سعر فائدة، لذلك فإن هذا الأسلوب يطبق حاليا في الكثير من البنوك الإسلامية. (بورنان مصطفى و صولي علي، 2020، صفحة 141)

4.2 الفرق بين المؤسسات الناشئة Start-ups و المؤسسات الكلاسيكية:

أن تكون المؤسسة ناشئة هو وضع مؤقت؛ إما بسبب عدم تحقيق نموذج الأعمال و بالتالي فإن المؤسسة الناشئة تفشل أو تختفي.

أو بسبب أنها نجحت و تم امتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو تقليدية تقريبا. و التحول من شركة ناشئة إلى شركة كبيرة، يعبر عن اللحظة التي يقرر فيها "النمو upper" مستقبل المؤسسة الناشئة الـ Start-ups كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : منحني حياة المؤسسة الناشئة Start-ups و مؤسسة كلاسيكية.



المصدر: بوالشعور شريفة، 2018، ص: 422.

التفسير:

الشكل أعلاه يوضح الفرق بين مسار نمو المؤسسة الناشئة start-up، و المؤسسة التقليدية، حيث يعبر الخط الأسود عن مسار نمو مؤسسة ناشئة، بينما يمثل الخط باللون الأحمر مسار نمو مؤسسة كلاسيكية، و عليه فإن أهم عنصر يصنع الاختلاف بين المؤسسة الناشئة و الكلاسيكية هو

النمو الكبير، و يمكن حصر نقاط الاختلاف فيما يلي: (بو الشعور شريفة، 2018، صفحة 422_423)

أ- يمكن أن يكون هناك تشابه بين دورة مؤسسة كلاسيكية تمر بمرحلة انطلاق، نمو، ثم نضج و بعدها تبدأ في التراجع، بينما الشركات الناشئة بسلسلة من التراجع و التقدم غير قابل للتنبؤ في المرحلة ما بين الانطلاق و النمو، و بمجرد ما تصل إلى مرحلة النضج ستستمر في الارتفاع و النمو (شركة تويتر Twiter، آبل Apple ...).

ب- إن الشركة الناشئة تقدم منتجاتها لسوق جد كبير على عكس الشركات الكلاسيكية.
ت- المؤسسة الناشئة بالرغم من الخطر المرتفع المرتبط بها فإن المستثمرين يقومون بالاستثمار في هذا النوع من المؤسسات بالموازنة بين العائد الضخم المحتمل في حالة نجاح المشروع، بينما المؤسسات الكلاسيكية يتوجه المستثمر لسوق تنخفض فيه درجة عدم التأكد وتحقيق أرباح عادية.
ث- الاختلاف في مصادر التمويل حيث تعتمد المؤسسة الناشئة على المستثمر الملاك، المستثمر المغامر، أو رأس المال المخاطر، نظرا لإحجام البنوك على تمويل هذا النوع من المشاريع عالية المخاطر بينما تحصل الشركات الكلاسيكية على التمويل من القروض البنكية أو المنح الحكومية.
(بو الشعور شريفة، 2018، صفحة 422_423)

5.2 حاضنات الأعمال:

أ- مفهوم حاضنات الأعمال:

حاضنات الأعمال هي مؤسسات تساعد المؤسسات الجديدة و المؤسسات الناشئة على التطور من خلال تقديم مساحة تشغيل مشتركة لتلك المؤسسات، من خلال القيام بذلك يتمتع رواد الأعمال بيئة عمل تعاونية مع فرص توجيه و إقامة شبكات لا تقدر بثمن، و دعم مالي و المعدات المشتركة، باختصار، فهي توفر للمؤسسات الناشئة مكانا دافئا و آمنا للنمو والازدهار خلال الأشهر أو السنوات الأولى، و عادة ما توفر مساحة معقولة، و مكاتب وخدمات مشتركة، و التدريب العملي على الإدارة، و دعم التسويق، و في كثير من الأحيان الوصول إلى بعض أشكال التمويل. (<http://syllabs-dz.com>، 2020، صفحة بدون صفحات)

(ب)- الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبدعة:

تعتبر حاضنات الأعمال إطارا يساعد المبدعين الذين ليس لهم خبرة في مجال الإستثمار خاصة من خريجي الجامعات، وذلك بتمكينهم من الانتقال من المجال العلمي و المخبري إلى المجال العملي، بمساعدتهم في الحصول على التمويل، التسجيل الضريبي، البدء في الإنتاج، الدخول إلى الأسواق، الأمر الذي يمكنهم من التحول إلى رجال الأعمال.

(ب-1)- المؤسسات التي تتعامل معها حاضنات الأعمال:

تهتم حاضنات الأعمال فقط بإحتضان المؤسسات الرائدة المبدعة التي تثبت قدرتها على النمو والاستمرار في العمل بمجالات التسويق، الخدمات، التنظيم..... فهي على خلاف المؤسسات التقليدية تتوفر على ميزات كثيرة تظهر من خلال سعيها لإنتاج منتوجات لها القدرة على تغيير طريقة الناس في الحياة و العمل و عدم الاكتفاء فقط بتحسين أدائها في إطار إنتاج منتج معين، وذلك من خلال السعي لإنتاج منتوجات تتميز بإرتفاع مدة حياتها، كما تتميز المؤسسات الرائدة بتعاملها مع العديد من الزبائن، وذلك من خلال المناقصات و أوامر.

التوريد، زيادة على هذا تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على خلق قيمة مضافة عالية تسمح لها بتحقيق معدل ربح صافي عالي و تحقيق معدل نمو مرتفع.

(ب-2)- الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبدعة:

يتولى حاضنات الأعمال، خلال إحتضانها المؤقت للمؤسسات الناشئة، تقديم جملة من الخدمات تتمثل في مرافقة المؤسسات الناشئة خلال مرحلة إبتدائية قبل إحتضانها. إن المؤسسات بعد إحتضانها من الحصول على محل بإيجار معقول خلال فترة محدودة، وكذا توفير الوسائل اللوجيستية كقاعات الاجتماع، وثائق.

- تمكين المؤسسات الناشئة من التعرف على محيطها و الإندماج فيه، و مساعدتها في الحصول على التمويل بفضل العلاقات التي تربطها بأصحاب رؤوس الأموال.

– التعريف بالمؤسسات المحتضنة من خلال وسائل الإعلام و الحضور في المعارض المختلفة، وكذا
تمكينها من الاستفادة من شبكات الاتصال التي تجمع المؤسسات المحتضنة، زيادة على مساعدتها
على تنظيم تظاهرات في محل عملها.

تمكين المؤسسات من الحصول على معرفة من خلال مرافقتها في إعداد خطة أعمالها و كذا إيداع
براءات الاختراع و كل ما يتعلق بالملكية الفكرية.

كما تعتبر الحاضنات إطارا ملائما ساعد المؤسسات الناشئة على نقل التكنولوجيا و توطئتها
محليا، خاصة عندما يتعلق الأمر بتكنولوجيا لا تتطلب استثمارات كبيرة.

مساعدة المؤسسات المحتضنة على دخول الأسواق معتمدة في ذلك على الشركات الكبيرة
التي ترتبط بها.

التقييم المستمر لوضع المؤسسات المحتضنة لمعرفة مشاكلها و الحلول الممكن تقديمها أو
الإستفادة من هذه الخبرة في دعم مؤسسات ناشئة أخرى.

3. الإطار الميداني للمؤسسات الناشئة (دراسة حالة الجزائر):

تعتبر فكرة المؤسسات الناشئة من الأفكار الفتية في بيئة الأعمال الجزائرية، إلا أنه حظي باهتمام
كبير سواء من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية خلال السنوات الأخيرة، إذ رصدت
الحكومة الأموال اللازمة بإنشاء صندوق دعم و تطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة و
هو الذي يتولى تمويل كل العمليات.

1.3 واقع و آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر:

كشفت الوزارة الأولى في فترة سابقة عن وضع جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز و
تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني وأعلنت عن تسهيلات لفائدة الشباب المستثمر من أصحاب
المؤسسات الناشئة بما فيها تخصيص 3 آلاف محل تجاري لفائدتهم وصندوق وطني لدعمهم.

و كانت الحكومة تهدف من خلال هذه الإجراءات إلى البحث في مشاريع الشباب أصحاب
المؤسسات الناشئة بحلول ذكية وقررت الحكومة إنشاء ثلاث مناطق تكنولوجيا لفائدة الشباب
أصحاب المؤسسات الناشئة، إنشاء صندوق وطني لدعم المؤسسات الناشئة، إضافة إلى أن الجزائر

انظمت إلى "سمارت أفريكا" مطلع سنة 2020، كما تم إنشاء محافظة للطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية، مع وضع تسهيلات تسمح لصغار المستثمرين بتسجيل المؤسسات الناشئة في السجل التجاري.

و تهدف الحكومة من خلال هذه الإجراءات و غيرها إلى حماية الاقتصاد الوطني وتنويعه خصوصا و أن قانون المالية 2020 يحمل مساعي تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني و تحسين مناخ الأعمال و عقلنة النفقات العمومية و الواردات من الخدمات و السلع، وتنويع و توسيع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني إلى جانب تحسين مداخيل الإيرادات العادية لميزانية الدولة عبر الرفع من أداء عمليات التحصيل الجبائي و تبسيط الإجراءات الجبائية و الجمركية و مكافحة التهرب الضريبي كما شددت الدولة طبقا لما تضمنه قانون المالية الجديد على إعفاء المؤسسات الشبانية و استثمارات الشباب الحامل للمشاريع من الضرائب والرسوم المختلفة وإقرار تحفيزات لهم و تسهيل وصولهم إلى العقار لتوسعة مشاريعهم. (<https://www.mpt.gov.dz>، 2020، صفحة بدون صفحات)

حسب ما أشار سامي محياوي لـ "سكاي نيوز عربية" بأن خلال السنوات القليلة الماضية الدولة الجزائرية أصبحت تولي أهمية كبيرة للشركات الناشئة، لكن واقع السوق يتم تأسيسه من خلال عقلية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن مؤسسي الشركات الناشئة لاحظوا نقصا حقيقيا في الثقة"، بحيث لا يثق مسيرو الشركات الصغيرة والمتوسطة في جودة خدمات الشركات الناشئة و لا يدركون أهمية التكنولوجيا على الإطلاق، كما يرى بأن الشركات الناشئة في الجزائر تخشى من عدم تلقي رواتبها من قبل المؤسسات لأن هذه الأخيرة تمتلك كل القوة.

كما أن التشريع الجزائري لا يحمي الخدمات المبتكرة لذلك حتى لو رفعت الشركات الناشئة دعوى قضائية ضد الشركة الزبون لعدم دفعها نظير الخدمة سيكون ذلك عديم الفائدة بل يحتاج إلى وقت و مكلف.

كانت الجزائر قد نظمت بداية أكتوبر الحالي الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسرابل 2020"، التي حضرها رئيس الجمهورية و الوزير الأول بمشاركة أكثر من ألف

مشارك من مؤسسات ناشئة و حاضنات و ممثلي هيئات حكومية و مالية و متعاملين اقتصاديين و خبراء و ممثلي جمعيات و جامعات و مراكز البحث.

من أهم ما نتج عنها قرار الإطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي يهدف إلى تمكين الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك و الإجراءات البيروقراطية.

لقد قال الخبير الاقتصادي فريد بن يحيى إن إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة، وتحمل المخاطر المترتبة عن مثل هذا النوع من الشركات يسهل عملية إنشائها و يحميها من العراقيل البيروقراطية التي يخضع لها التمويل التقليدي، لأن التمويل التقليدي الذي يقوم على الفوائد البنكية لا يتماشى مع المخاطر التي تتصدى للمؤسسات الناشئة.

أيضا الخبير المالي عبد الرحمن بوخالفة أكد هو الآخر على عدم ملائمة التمويل التقليدي للمخاطر المباشرة و الدولة لن تتحمل التمويل الكامل، حسب تصريح رئيس الجمهورية بإمكانية التمويل الخاص والأجنبي للمؤسسات الناشئة. من جانب آخر كشف رئيس لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها عن صيغة جديدة لتمويل تطور الشركات الناشئة مؤكدا الانتهاء من إنشاء غرفة جديدة لتمويل الستارتاب في انتظار النصوص التنظيمية، كما أن هذه الصيغة التمويلية تسمح للشركات الناجحة على وجه الخصوص بالانتشار والاستقرار المالي والتوسع عبر التمويل من بورصة الجزائر.

من جهة أخرى صرح عز الدين شيباني المستشار المدرب في المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لـ "سكاي نيوز عربية" الحكومة الجزائرية رصدت الأموال اللازمة لإنشاء صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة لتمويل كل العمليات، كما تم استحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة قصد ضبط احتياجات القطاعات المختلفة و تحديد الطلبات و العروض قصد منحها للمؤسسات الناشئة ولتسهيل العملية تم تنصيب لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" لتسهيل الولوج إلى الامتيازات و التمويل و الحصول على عروض القطاعات والمؤسسات العمومية فيما يبقى تأقلم الهيئات التنفيذية مع الطلب الكبير المتوقع للشباب باحترام الآجال بدراسة المشاريع المسجلة وتسليم العلامات المختلفة في الآجال

على هذا الأساس أكد محياوي لـ "سكاي نيوز عربية" بأن هناك نية طيبة من جانب الدولة في تأسيس صندوق استثماري للشركات الناشئة"، كما أكد على ضرورة تغيير عقلية أصحاب الشركات من خلال التركيز على الدفع الإلكتروني و الحكومة الإلكترونية و كذلك الخدمات الإلكترونية لرقمنة الأنشطة و جعل السوق الجزائري يدرك أهميتها لمواكبة العولمة.

إلى جانب إعلان الرئيس عبد المجيد تبون ضمن أولى قراراته، استحداث وزارة جديدة خاصة بالمؤسسات الناشئة والمصغرة في أول حكومة تم تشكيلها، إضافة إلى إنشاء حاضنات في جميع المدن الكبرى، و تم تكليف وزير "شاب" منتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة.

تبحث السياسة الاقتصادية الجديدة على طرق لإنشاء حاضنات الأعمال، و البحث عن فرص لعودة الكفاءات الشابة من أبناء الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج إلى الاستثمار في الجزائر، وهذا من أجل المساهمة في نقل التكنولوجيا و الخبرة الفنية والتأسيس لاقتصاد وطني من نوع آخر، قائم على عمادي المعرفة و التكنولوجيا. و في السياق ذاته أكد المدرب عز الدين شيباني بأن إنشاء وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة من شأنها أن "تتكفل بإنشاء نظام بيئي يركز على سهولة تمويل المشاريع الشباب المبتكرة من خلال صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة بطريقة سلسلة بعيدة عن التمويل التقليدي للبنوك و تفاديا للمشاكل بيروقراطية الإدارية من خلال التسجيل الإلكتروني الذي سيتم تفعيله انطلاقا من 15 أكتوبر 2020. (www.radioAlgerie.d/- الإذاعة الجزائرية، بلا تاريخ).

2.3 نظرة الشباب الجزائري للمؤسسات الناشئة:

طمح شباب الجزائر إلى تقديم حلول ابتكارية باسم الجزائر للعالم أجمع، و هذا مبدأ يتبناه العديد من الشباب الذي حمل على عاتقه مسؤولية المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني، بعيدا عن مداخل الربيع البترولي، لتكون ابتكاراتهم الرقمية قاطرة للجزائر الجديدة نحو الاقتصاد العالمي المعاصر، و عليه توقيف استنزاف الأدمغة وهجرتها، حيث شبابها المبدع والمبتكر قرر أن يرفع

التحدي لمواكبة المستجدات العالمية بمرونة و عمل على تذليل العقبات بابتكارات رقمية ببصمة جزائرية و رؤية عالمية تفتح للجزائر نوافذ تطل من خلالها على أرقى النماذج الاقتصادية الحديثة. و بالتالي هناك رغبة من قبل الشباب للتوجه إلى المؤسسات الناشئة و التي تحمل في طياتها المغامرة.

3.3 شروط نجاح حاضنات الأعمال التقنية بالجزائر في أداء مهامها:

يجب القول أن تجربة حاضنات الأعمال التقنية (المشاتل و مراكز التسهيل) بالجزائر ما زالت في بدايتها، و من تم فإن تمكين هذه الهيئات من الاضطلاع بدورها يتطلب توفير جملة من العوامل نلخصها في النقاط التالية: (كعبش إسلام، 2020، صفحة بدون صفحات)

أ- وجود بحث علمي متحكم في التكنولوجيا بشكل يسمح بتطويعها من أجل تطوير المنتجات و الخدمات المتوفرة حاليا و العمل على استحداث منتجات و خدمات جديدة. هذا الأمر يقودنا إلى الكلام عن دور الجامعات و مراكز البحوث في تطوير البحث العلمي بالجزائر.

ب- توفر عقلية المقاتل المتميزة بالإبداع و المغامرة و هذا من خلال تنمية هذه الروح من خلال الجامعات و المعاهد.

ت- توفير الجو الذي يسمح بتطور المبادرة الفردية و دعم المؤسسات الناشئة ماليا، إداريا، قانونيا، تكنولوجيا.

ث- المساعدة على إقامة العديد من الحاضنات و خلق تكامل ما بينها من أجل المساهمة في توسيع نشاطها بما يخدم المؤسسات الناشئة.

و يجب القول أن تحقيق هذا الهدف يتوقف على وجود حاضنات أعمال متخصصة في تخريج مؤسسات تستجيب لمتطلبات التنمية حسب المكان و الزمان. و وجود مثل هذه الهيئات يتوقف على توفر إطارات عالية التكوين في مجالات وضع خطط المؤسسات، في جوانبها المالية، الإنتاجية، توفير مستلزمات الإنتاج وكذا تأطير اليد العاملة و تسويق المنتجات والترويج لها. إن توفر مثل هذه الإطارات سيضمن لا محالة إدارة الحاضنات بشكل فعال بدء من حسن اختيار المؤسسات المحتضنة و مروراً بدعم تلك المؤسسات خلال احتضانها وصولاً إلى تخريج تلك المؤسسات و ضمان متابعتها بعد تخرجها والإطمئنان إلى إمكانية قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية و الدولية.

و لا بد من القول أن توفر هذا الإطار البشري يقتضي من الحاضنات توفرها على جملة من الإمكانيات التي تسمح بتقديم جملة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة. هذه الخدمات تشمل الإنترنت، الهاتف، الفاكس، خدمات النسخ، الأمن، البريد، وخدمات السكرتارية، و المحاسبة و غير ذلك من الخدمات التي تحتاج إليها المؤسسات المحتضنة.

ج- تمكين هذه الهيئات من التمتع بالدعم الكافي في مختلف جوانبه بالشكل الذي يسمح لها بأداء الدور المنوط بها.

4. خاتمة:

أوضحت المؤسسات الناشئة (start-ups) ضرورة ملحة في ظل التغيرات التي أصبح يشهدها العالم، و قد تميزت الأعوام الأخيرة خصوصا مع بداية القرن الحالي ميولا كبيرا للاقتصاديات نحو المؤسسات الناشئة لما لها من آثار إيجابية من حيث النمو و حماية الاقتصاد من صدمات المؤسسات الكبرى، هذا التغير جعل الدول و المؤسسات تركز أكثر فأكثر على هذا النوع من المؤسسات.

فلمؤسسات الناشئة أهمية كبيرة، فدورها لا يقتصر فقط على الرفع من مستويات الإنتاج، و زيادة العائدات، بل يتعدى ذلك ليشمل التجديد في النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات التي فشلت، و إعادة التوازن للأسواق وتحقيق خطط التنمية المستدامة.

إذ هدفنا من خلال هذه الورقة البحثية لتحري واقع المؤسسات الناشئة، بالإشارة إلى حالة الجزائر.

فاستنتجنا أن الدولة الجزائرية تعمل جاهدة من أجل الدخول في مجال المؤسسات الناشئة و ذلك بوضع تسهيلات أمام الشباب الطموح ذو الأفكار الإبداعية و الابتكارية.

التوصيات:

- أ- لا بد من تقديم التدريب و التوجيه اللازم للشباب ذو الرغبة في فكرة المؤسسات الناشئة، وتنمية حب المخاطرة.
- ب- تشجيع الأفكار الإبداعية من خلال وضع تحفيزات سواء من حيث الضرائب أو الدعم.

ت- ضرورة زيادة الانفاق الحكومي على البحث و التطوير، و ربط الجامعة و مراكز البحث العلمي ببيئة الأعمال.

.قائمة المراجع.

(s.d.). Récupéré sur www.radioAlgerie.d/ - الإذاعة الجزائرية.

(2020, 10 20). Récupéré sur <http://syllabs-dz.com>.

(2020, 10 22). Récupéré sur <https://www.mpt.gov.dz>.

بو الشعور شريفة. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة-Start ups : دراسة حالة الجزائر). ج. ط. بشار (Éd.). مجلة البشائر الاقتصادية, المجلد الرابع(العدد 02), بدون صفحات.

بورنان مصطفى و صولي علي. (2020). الاستراتيجيات المستخدمة في دعم و تمويل المؤسسات (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة). مجلة دفاتر إقتصادية, المجلد 12(01), بدون صفحات.

عبد الباسط وفا. (2001). مؤسسات رأس مال المخاطر و دورها في تدعيم المشروعات الناشئة . القاهرة: دار النهضة العربية.

كعبش إسلام. (2020, 10 21). Récupéré sur <https://www.skynewsarabia.com>. الموقع الاقتصادي،